أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية
٥

جورج قرم

النفط العربي والقضية الفلسطينية

مؤسسة
الدراسات
الفلسطينية

النّفْط العَرَبيّ والقضِيّة الفِلسْطينيّة

جُورج قرم

مؤسّسة الدّراسات الفلسطينيّة

الطبعة الاولى ، بيروت – ١٩٧٩

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع انيس النصولي – متفرع من شارع فردان
بيروت – لبنان . تلفون : ٣٠١٩٤١
برقيا : دراسات . ص . ب . ٧١٦٤ – ١١

ليس مصادفة ان تكون قضيتا فلسطين وجنوب افريقيا من رواسب الاستعمار الاستيطاني المباشر الاكثر تعقيدا والاكثر عذابا لشعبي هذين البلدين ؛ فهنا الذهب الاسود ، وهو شريان اساسي لحياة الدول المتقدمة صناعيا ، وان دخلت هذه الدول منذ اعوام قليلة في عهد الطاقات البديلة للطاقة النفطية . وهناك الذهب الاصفر الذي لا يقل اهمية عن مثيله الاسود ، وان استبعد ظاهريا منذ بضعة اعوام من قواعد تسيير النظام النقدي الدولي الذي هو بدوره شريان اساسي آخر لحياة الدول الصناعية وازدهارها . وفي كلا الحالتين ، يتطابق استمرار اسوأ انواع الاستعمار الاستيطاني مع وجود مواد اقتصادية اساسية لحياة قلة من المجتمعات الغنية التي تتحكم ، الى حد بعيد ، في مصير شعوب العالم الاخرى . انطلاقا من هذه الملاحظة البسيطة ، تبدو بكل وضوح اهمية النفط العربي بالنسبة الى قضية فلسطين ، كذلك اهمية فلسطين بالنسبة الى مصير النفط العربي . وسنلمس ، خلال عرضنا ، وجود ترابط وثيق بين الثروة النفطية العربية ومصيرها وبين التطورات في القضية الفلسطينية ، وان يصعب في بعض الاحيان اظهار الخيوط التي تحكم هذا الترابط بدقة ووضوح نظرا الى عوامل عديدة ، منها :

١ – تشابك العوامل الاقتصادية والعوامل السياسية ، وتشابك العوامل السياسية – المحلية والاقليمية – والعوامل الدولية .

٢ – غموض الوضع الاقتصادي الحقيقي للدول العربية النفطية . فهناك فارق شاسع بين ما يتصوره المرء من ان النفط مصدر قوة للدول العربية المصدرة لهذه المادة ، وبين حقيقة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن وجود الثروة النفطية وطريقة التعامل بها .

والحقيقة المرة ، كما سنرى من خلال هذا العرض ، هي ان النفط العربي اصبح ، الى حد بعيد ، مصدر ضعف وتبعية زائدة تجاه البلاد الصناعية ، واننا لم نحسن حتى الآن استعماله سلاحا في معركتنا ضد العدو الصهيوني . وربما قد فات الاوان لاستعماله كعنصر اساسي حاسم في تحرير الارض السليبة . نبدي هذا التشاؤم وفي ذهننا ان التوهم لا يفيد . فمعركتنا مع العدو الصهيوني تتطلب الايمان المقرون بمعرفة موضوعية لمعطيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي .

من المعلوم ان المصالح الصهيونية قد توغلت اساسا في فلسطين بحماية الدول الاوروبية بداعي الدفاع عن مصالح الغرب في هذه المنطقة الحساسة من العالم ، خصوصا الدفاع عن طريق الهند . وقد حرص القادة الصهاينة دائما على ابقاء مشروعهم السياسي والاستيطاني في فلك هذه المصالح . واخذ النفط يحتل موقعا اساسيا في شبكة مصالح الغرب منذ اوائل الخمسينات ، حين كانت السياسة الاميركية في الشرق الاوسط تتلخص في ثلاث نقاط :

١ – الدفاع عن الطرق الدولية كون المنطقة مفترقا بين ثلاث قارات ؛

٢ – الحفاظ على امدادات النفط والمواد الاولية الاخرى ؛

٣ – حصر النفوذ الشيوعي في المنطقة .

وقد اصبح اليوم الحفاظ على امدادات النفط الهدف الرئيسي للمصالح الغربية بعد فقدان قناة السويس لأهميتها الدولية ، وبعد تراجع النفوذ السوفياتي في المنطقة بشكل ملموس .

اذن ما تأثير النفط في الصراع العربي – الاسرائيلي ؟ هل ساعدت التطورات التي حدثت في مجال الطاقة ، منذ اوائل السبعينات الى اليوم ، في تحقيق تحرير الاراضي المحتلة والى اي مدى ؟ هل احسنت البلاد العربية النفطية استعمال النفط سلاحا ، او هل استعمل ويستعمل حاليا كسلاح سياسي الاستعمال الأمثل ؟ ما العمل المطلوب

لاستعمال الثروة النفطية العربية بصورة افضل في سبيل استعادة حقوق الشعب الفلسطيني وتأمين التماسك العربي امام الضغوط الخارجية المختلفة ؟

هذه الاسئلة المعقدة سنسعى للاجابة عنها ، ولو جزئيا ، على امل المساهمة في توضيح الرؤية بالنسبة الى المستقبل .

بعد عرض تمهيدي تاريخي لاستعمال النفط في المجابهة مع العدو الصهيوني والقوى المساندة له ، وعرض مواقف اهم الدول العربية المصدرة للنفط ، سنقوم بتحليل اقتصادي واجتماعي وسياسي لتأثير النفط في المجتمعات العربية ، من اجل تبيان ما اذا كانت الثروة النفطية مصدر قوة فعلية ام مصدر ضعف في المدى البعيد ، مما سيسمح لنا بالسعي لتفسير موضوعي لسياسات الدول العربية النفطية وخلافاتها بشأن استعمال النفط سلاحا في سبيل القضية الفلسطينية . وسنختم عرضنا بعد ذلك ببعض التأملات بشأن شروط استعمال النفط سلاحا بطريقة اكثر عقلانية في خدمة القضية الفلسطينية ، وفي رفاهية الشعوب العربية التي لا تنفصل عن حل القضية الفلسطينية وانهاء الصراع العربي – الاسرائيلي .

اولا : العلاقات التاريخية بين النفط والصراع العربي – الاسرائيلي ومواقف الدول المنتجة من استعمال النفط سلاحا في خدمة القضية الفلسطينية

ظهرت روائح النفط منذ بداية تحول الصراع العربي – الصهيوني الى صراع عسكري . فظروف الهدنة الاولى سنة ١٩٤٨ – ١٩٤٩ مع سورية وظروف الانقلاب العسكري الاول في هذا البلد ، لم تكن بعيدة عن قضية مد خط انابيب للنفط السعودي الى صيدا عبر الاراضي السورية ، خصوصا بعد استحالة استعمال خط الانابيب الذي كان يمر عبر الاراضي الفلسطينية المحتلة . وعادت قضية الامدادات النفطية الى وجه الصدارة خلال العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ . فقد اثر اقفال قناة السويس – بالاضافة الى تعطيل انابيب النفط المارة عبر الاراضي السورية – تأثيرا كبيرا في امدادات النفط الى اوروبا الغربية – خصوصا فرنسا وبريطانيا – التي امضت شتاء باردا وهي

تعاني نقصا في الوقود . ولا شك في ان التدخل الاميركي السريع لتأمين انسحاب القوات الاسرائيلية نتج عن دافعين اساسيين : منع الاتحاد السوفياتي من الاستفادة من الاوضاع الناجمة عن العدوان الثلاثي لتوطيد وجوده في الشرق الاوسط ؛ واعادة تأمين سبل الامدادات النفطية الى اوروبا الغربية .

والجدير بالملاحظة ان تأميم شركة قناة السويس سنة ١٩٥٦ ، وهو من اهم اسباب العدوان الاستعماري الثلاثي ، قد كان له اثر بالغ في تنمية الوعي القومي العربي لاهمية النفط وامداداته في الصراع من اجل تصفية بقايا العهد الاستعماري الغربي والتصدي الجاد للكيان الصهيوني . ومن هنا انطلقت بالتدريج مطالبة الاوساط الوطنية بتأميم النفط ، او على الاقل بتعديل الشروط المالية الجائرة في اتفاقيات الامتيازات النفطية مع شركات الكارتل . وفي اوائل الستينات ، وتصديا للتدني المستمر في اسعار النفط ، برزت الى الوجود منظمة الدول المصدرة للنفط (الاوبيك) . لكن لم يطرأ ، خلال الفترة الممتدة بين حربي ١٩٥٦ و ١٩٦٧ ، اي تغيير آخر في الاوضاع النفطية . إلا ان الحرب العربية – الاسرائيلية الثالثة (سنة ١٩٦٧) حركت مجددا الاوضاع النفطية . فبعد الامتناع الموقت عن تسليم النفط الذي لجأ اليه معظم الاقطار العربية المصدرة ، وبعد قصر هذا الامتناع لفترة زمنية اضافية قصيرة على شحن النفط الى بريطانيا والولايات المتحدة ، استقر الاجماع العربي في مؤتمر الخرطوم على استعمال النفط سلاحا في المعركة ضد العدو الصهيوني بطريقة غير مباشرة ، اي بابقاء النفط سائلا الى الدول المستهلكة بدلا من وقفه ، وباستعمال جزء من العوائد المالية المتأتية من بيعه في دعم صمود دول المواجهة مع اسرائيل ، عسكريا وسياسيا . وقد جاء هذا القرار نتيجة توافق بين وجهات نظر متناقضة ، خصوصا بين محبذي وقف تصدير النفط الى الدول المتعاطفة – سرا او علنا – مع العدو ، وبين محبذي عدم المجابهة المباشرة مع الكتلة الغربية التي لن تسكت ازاء قطع امدادات الطاقة ، والاستفادة من القوة المالية المتأتية من الثروة النفطية لتأمين استمرار الجهود التنموية العربية ، بالاضافة الى تكريس مبدأ ضرورة منح الدول المجابهة الدعم المالي الخاص من اجل اعادة التسليح وتأمين ضرورات الصمود الاخرى .

وقد تعالت في هذه الاثناء الاصوات الداعية الى تأميم النفط العربي ، سواء لضرب المصالح الغربية في الوطن العربي او لتسريع عملية التنمية العربية بدمج قطاع النفط في الاقتصاد الوطني . غير ان حكومات الدول المنتجة ، بما فيها الدول التقدمية ، لم تبد عموما اية حماسة لتطبيق هذا الاجراء خشية انتقام الدول الغربية . وقد كانت تجربة مصدق في ايران لا تزال ماثلة في الاذهان . لكن لا بد هنا من التذكير بأن الحكومة الجزائرية اممت ، في اثر حرب سنة ١٩٦٧ ، المصالح النفطية الاميركية في الجزائر ، غير ان هذه المصالح كانت هامشية آنئذ بالنسبة الى ثقل المصالح الفرنسية التي أممت بعد اربعة اعوام ، اي في سنة ١٩٧١ . وقد تبع العراق الجزائر بعد عام ، لكن مستثنيا المصالح النفطية الفرنسية من التأميم نظرا الى تناغم العلاقات بينه وبين فرنسا . وكانت ليبيا قد اممت شركات توزيع النفط الداخلي سنة ١٩٧٠ .

والجدير بالملاحظة ان اجراءات التأميم هذه تمت في ظروف بداية تقلب في اوضاع الاسواق النفطية العالمية ، حيث بدأ عرض النفط يقل اول مرة امام طلب متزايد بفعل توسع اقتصادي سريع في الدول الغربية . ومن بين اسباب تقليل العرض لا بد من ذكر امتناع سورية مدة طويلة عن تصليح خط الانابيب الجنوبي بعد تعطيله في ايار (مايو) ١٩٧٠ ، وذلك بغية الحصول على زيادة في رسوم المرور . كذلك فرض النظام الجديد في ليبيا تقليلا قسريا على كميات النفط الذي تستخرجه الشركات الاجنبية حفاظا على الآبار التي كانت معرضة للتلف السريع نتيجة الاستخراج اللامحدود . وقد تبعته حكومة الكويت بعد ذلك بقليل في اتخاذ احتياطات بالنسبة الى معدلات الاستخراج . وسبب ثالث : ارتفاع تكاليف النقل بعد ان قامت شركات الكارتل بالاستثمارات الضخمة في بناء الناقلات العملاقة نتيجة ابقاء قناة السويس مغلقة بسبب استمرار النزاع العربي – الاسرائيلي . هذه الاوضاع الجديدة سهلت الى حد ما نجاح اجراءات التأميم ، الجزئية او الكلية ، التي تمت في ذلك الحين . وأتت ، في الوقت نفسه ، اتفاقيات طهران وطرابلس وجنيف في ١٩٧١ و ١٩٧٢ لتبرهن فعالية منظمة الدول المصدرة للنفط في الظروف النفطية والنقدية العالمية الجديدة ، حيث تمكنت الاقطار المصدرة من تصحيح الكثير من الشروط المالية والضريبية الجائرة في نظام الامتيازات ونظام الاسعار المعلنة .

لقد ذكرنا هذه العوامل لنبرز تعزيز الاتجاه نحو الابقاء على تصدير النفط ما دامت العوائد المالية في اتجاه صاعد ، خصوصا مع نجاح اجراءات التأميم التي بدورها تزيد كثيرا في العائد المالي المتأتي من تصدير النفط . وفي الحقيقة ان الحظر النفطي الجزئي الذي فرضته دول منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط في اثر اندلاع حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ ، وقيام الجسر الجوي الاميركي لمساعدة العدو ، لم يلقيا التأييد الفعلي من الدول المصدرة كافة . فالعراق ، مثلا ، ابدى تحفظه من الاجراءات المتخذة وابدى كذلك شكوكه في مقدار الجد فيها وطالب بضربة حاسمة للمصالح الامبريالية في الوطن العربي عن طريق تأميم اهم مؤسساتها في المنطقة ، وبالدرجة الاولى المرافق النفطية . وقد امتنع العراق عن حضور اجتماعات منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط خلال هذه الفترة كلها . ويبدو ان بعض دول هذه المنظمة لم يحترم اجراءات الحظر النفطي مما قلل من فعاليتها المحددة اصلا . هذا لا يعني ان الدول التي عملت بالحظر كانت متحمسة له ، وانما رأت ان الظروف تسمح باتخاذ بعض الاجراءات ، الموقتة والجزئية ، على امل كسب تأييد الدول الغربية المتعطشة الى النفط في ظروف سوقية مؤاتية للبائعين . لذا ، لم يدم الحظر طويلا . وحين تم اتفاق فصل القوات في سيناء ، تدخلت مصر لدى الدول العاملة بالحظر لرفعه ، وقد تم ذلك فعلا في ربيع سنة ١٩٧٤ وقبل اتمام فصل القوات بين سورية واسرائيل .

ومن دواعي رفع الحظر ان الحظر سلاح ذو حدين ؛ فاستمراره طويلا قد يجلب نتائج عكسية ، اي اثارة السخط على العرب بدلا من كسب التأييد للقضية العربية واستجلاب اوروبا نحو الدول العربية . أضف الى ذلك زيادة احتمال تدخل عسكري اميركي ، او على الاقل زيادة التهديدات المقنّعة من قبل الدوائر العسكرية الاميركية . ولا بد هنا من الاعتراف بأن تراكم آثار الحظر – وان كانت خفيفة جدا – على ارتفاع الاسعار اربعة اضعاف قد جعل اوروبا ، المتكلة الى حد كبير على النفط العربي ، في حالة سيئة ، بينما كانت الولايات المتحدة وقتئذ المستفيدة الاكبر من ازمة الطاقة في تنافسها الاقتصادي العالمي مع اوروبا واليابان .

ومن العوامل الجديدة التي افرزتها حرب تشرين الاول (اكتوبر) ، والتي ستلعب

دورا مهما في السياسات النفطية العربية ، سيل الاموال الجارف الذي اصاب دول الخليج المصدرة للنفط بالدرجة الاولى ، والدول العربية المصدرة الاخرى بدرجات متفاوتة . وأصبحت ادارة هذه الاموال تشكل معضلة فعلية لدول الخليج الجديدة العهد بالفائض المالي على هذه الصورة . كما ان استحالة استيعاب هذه الاموال ، محليا واقليميا ، قد خلقت مشكلة نقدية ومالية دولية استُغِلت إعلاميا ضد القضية العربية .

وهكذا صُرف النظر في معظم الاوساط العربية عن استعمال سلاح النفط بطريقة مباشرة ، اي بفرض اجراءات حظر ، وان كانت جزئية ، وترسخ الاتجاه نحو استخدام الفوائض المالية في دعم الصمود العربي من جهة ، وفي كسب الانصار في العالم الثالث والعالم الغربي من جهة اخرى . وقد طبقت هذه السياسة فعلا بزيادة مساعدات الدول النفطية الى دول المواجهة ، وبتأسيس البنك العربي الافريقي للتنمية ، ومساعدات منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط ، وتأسيس البنك الاسلامي ، وتوسيع دائرة عمل صناديق التنمية الخليجية لتشمل دول العالم الثالث غير العربية ، والمساهمة المباشرة في تمويل البنك الدولي عن طريق اكتتابات خاصة في قروضها ، والمساهمة في التسهيلات النفطية الخاصة بصندوق النقد الدولي ، وباكتتابات في قروض خاصة لمصلحة بعض الدول الاوروبية التي تعاني عجزا في ميزان مدفوعاتها ، وكذلك بتقديم القروض الضخمة من قبل المملكة العربية السعودية الى اليابان وايطاليا .

وتتلخص نتائج هذه الفترة المتميزة بالحظر الجزئي الموقت ، ومن ثم بتوزيع المساعدات المالية من كيس الفوائض المالية النفطية في : اولا ، ان اوروبا الغربية اصبحت كلاميا تؤيد في البيانات الرسمية الموقف العربي العام لجهة ضرورة اخذ حقوق الشعب الفلسطيني بعين الاعتبار في اية تسوية للنزاع ، ولكن من دون ان تقوم فعلا بأية مبادرة جادة في هذا الاتجاه ؛ وثانيا ، قطع معظم الدول الافريقية علاقاته الدبلوماسية باسرائيل ، واصبح منسجما مع الدول العربية في مواقفها ضد الصهيونية ، خصوصا في اجهزة الامم المتحدة المختلفة حيث تنشط الدبلوماسية العربية لمضايقة اسرائيل والحصول على قرارات تدين اعمالها المخالفة لشرعة الامم المتحدة .

منذ سنة ١٩٧٤ لم يذكر استعمال سلاح النفط مباشرة وانما استمرت اقطار الخليج صاحبة الفوائض المالية ، وكذلك ليبيا ، في استعمال الامكانات المالية في دعم سياسة كسب الانصار لحل النزاع العربي – الصهيوني . وقد اصبحت المملكة العربية السعودية سيدة الموقف النفطي العربي الى حد بعيد ، كذلك سيدة الموقف داخل مجموعة الاوبيك نفسها ، نظرا الى ضخامة مخزونها والزيادة الكبيرة التي حققتها شركات الكارتل في المملكة في توسيع قدرة انتاج النفط وتصديره . وقد اخذت قضية مستوى الاسعار تحتل بالتدريج مركز الصدارة في علاقة النفط بالنزاع مع اسرائيل والقوى الغربية المساندة لها . وربطت المملكة ، مرارا ، بين موقفها من زيادة انتاجها من اجل ثبات الاسعار او رفعها ، وبين التقدم في حل القضية الفلسطينية حلا عادلا بالنسبة الى الحقوق العربية المشروعة ، وذلك على الرغم من موقفها العام المعلن من ان النفط يجب ألا يُزج به في السياسة . لكن المسؤولين السعوديين يقولون ، باستمرار ، ان لا تناقض بين الموقفين ، اذ ان تضحية المملكة بتحمل معدلات تصدير اعلى كثيرا مما كانت المملكة ستصدره لسد حاجاتها من النقد الاجنبي – وذلك استجابة منها لمسؤوليتها الدولية – تتطلب من قبل المجموعة الدولية جهدا مقابلا في تأمين استقرار المنطقة بايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية .

اذن اصبحت قضية مستوى الانتاج ، الى جانب قضية الاسعار ، من ابرز قضايا النفط الدولية ، خصوصا في الحقبة الاخيرة بعد تدني الانتاج الايراني وظهور عدم جدوى الجهود المبذولة لتوفير الطاقة في الدول الغربية وايجاد طاقات بديلة للنفط في المدى القصير . وقد استجابت المملكة مؤخرا للضغط الغربي برفع مستوى انتاجها من ٨,٥ ملايين برميل يوميا الى ٩,٥ ملايين برميل لتخفيف الاختلال الظرفي في سوق النفط العالمية عامة ، وفي الولايات المتحدة خاصة . لكن المملكة ليست وحدها في اتجاه توسيع قدرتها الانتاجية وزيادة تصديرها الى الدول الصناعية . فالعراق مثلا لجأ ، منذ التأميم سنة ١٩٧٢ والاكتشافات النفطية المهمة بعده ، الى توسيع قدرته الانتاجية والتصديرية (مد انابيب اضافية وبناء مرفأ بترولي ضخم) . كما ان الجزائر ، من جهتها ، سائرة على قدم وساق في الاستثمارات العملاقة من اجل بناء مصانع تسييل الغاز ومد الانابيب تحت البحار ، هذه المصانع التي ستجعل منها دولة رئيسية في تصدير الغاز

الى الدول الصناعية . ان قوة طلب السوق الدولية ، اي سوق الدول الصناعية ، تبدو هنا كأنها لا تقاوم وان مصدري الطاقة لا يستطيعون الصمود امامها مهما تكن المعطيات السياسية القومية .

قد يبدو هذا الوضع وهذه النتائج ، في استعمال النفط سلاحا ، مخيبة للآمال ودون تطلعات الدول العربية مجتمعة او منفردة . لكن اصدار الأحكام في هذا الشأن لا بد ان يأخذ بعين الاعتبار واقع التخلف الاقتصادي والسياسي للعالم العربي من جهة ، وحالة التشتت والتناقض في القوى العربية الناتجة عن واقع التجزئة واستمرار الانانيات الاقليمية من جهة اخرى . هذان العاملان قد افرغا ، الى حد بعيد ، القدرة العربية على استعمال سلاح النفط استعمالا ذاتيا اكثر جدية وعقلانية وتنسيقا بين الاقطار المصدرة . ولا بد هنا من الملاحظة ان سلاح النفط لم يحرك إلا تحت ضغط الظروف العسكرية او السياسية الحادة ؛ ان حروب ١٩٥٦ و ١٩٦٧ و ١٩٧٣ هي التي اعطت النفط اهميته كسلاح نسبي وموقت ، وهي التي عجلت في ظهور اختلالات سوق الطاقة العالمية التي كانت لا تزال كامنة حتى ذلك الحين بفعل تلاعب شركات الكارتل البترولي . كما انه لا شك في ان ظهور المقاومة الفلسطينية المسلحة هو الذي لعب الدور الرئيسي في ايقاظ العالم ، ولفت انتباهه الى حقوق الشعب الفلسطيني المهدورة .

واذا ما اخذت هذه الاعتبارات في الحسبان ، نرى ان النفط لعب دورا متواضعا ، تكميليا وجزئيا ، في معركتنا ضد الصهيونية والقوى المساندة لها . هل كان في الامكان ان يلعب النفط دورا اكثر اهمية ، او هل في الامكان ان يلعب النفط في المستقبل دورا اكثر اهمية ان لم يكن دورا حاسما ؟ هذا ما سنحاول الاجابة عنه في الجزأين التاليين من بحثنا .

ثانيا : النفط مصدر قوة ام مصدر ضعف ؟

كثيرا ما تصور الدعاية الغربية للعالم ان الدول العربية اصبحت من أغنى الدول وأقواها ،

وانها بفعل ثروتها النفطية تتحكم في مصير المدنية الغربية ومصير شعوب العالم الثالث التي لا تتمتع بثروة طاقوية . غير ان الحقيقة عكس ذلك تماما ، وذلك لسبب بسيط يعود الى جوهر حالة التخلف العميق الذي يتخبط فيه العالم العربي . فحالة التخلف ، خلافا للتصورات القائمة ، ليست حالة فقر ولا هي مجرد حالة استغلال من قبل الدول الكبرى فحسب ، بل يعود جوهرها الى تركيب مجتمعي حيث تتحول كل فرص التقدم وامكاناته الى معرقلات للتنمية المستقلة والمتمركزة ذاتيا . بينما حالة التقدم ، على عكس حالة التخلف ، هي الوضع المجتمعي حيث ينجح المجتمع بقدرته الذاتية وابداعه في تحويل العوامل المعرقلة للتنمية الى فرص وامكانات لمزيد من التقدم وذلك مهما يكن نوع هذه العوامل المعرقلة . والعبر التي يمكن الآن ان نستخلصها من تعامل المجتمع العربي مع الثروة النفطية تؤكد صحة تحديدنا للتخلف . فالثروة النفطية العربية احدثت ، من جراء السياسات المحلية المتبعة والناتجة عن اوضاع التخلف ، اختلالات اقتصادية واجتماعية يصعب القضاء عليها . كما انها طورت انواعا جديدة من التبعية تجاه الدول الصناعية تربط مصير العالم العربي اليوم اكثر من اي يوم مضى بمصير العالم الغربي ، وهو نفسه الذي يحتضن المشروع الصهيوني منذ نشأته وان بدا انه يسعى الآن لوضع حد معين له .

وليس في الامكان ، في سياق هذا العرض ، القيام بتحليل مسهب لتأثير النفط في المجتمعات العربية ، لذلك سنكتفي بسرد بعض الملاحظات الاساسية لموضوعنا .

نبدأ بملاحظة عامة جوهرية تتعلق بما يمكن ان يسمى **الوعي الطاقوي** لدى الاقطار كافة المصدرة للنفط ، عربية كانت او غير عربية . ان الطاقة المتوفرة في العالم الصناعي الحديث هي في الحقيقة المصدر الرئيسي للثروة والازدهار ، ذلك بأن الصناعات الحديثة منذ تفجر الثورة الصناعية مبنية كلها على استعمال الطاقة بأي شكل من اشكالها المتعددة . والطاقة النفطية والغازية هي اوفر واسهل وافضل طريقة من طرق استعمال الطاقة الضرورية لتشغيل الصناعات الحديثة . فجميع الآلات التي تتجسد فيها التكنولوجيا الصناعية الحديثة والتي يستوردها العالم بكثافة ، تحتاج الى كميات ضخمة من الطاقة ذات القدرة الحرارية العالية (لذا يبدو ان الطاقة الشمسية محدودة الاستعمال الى حد كبير في الصناعات

الحديثة بسبب افتقارها الى تلك القدرة العالية) . حتى الزراعة الحديثة تعود انتاجيتها الى مقدار الطاقة المدخلة فيها بأشكال مختلفة ، خصوصا السماد والآلات التي توفر سرعة كافية في زرع مناطق شاسعة من الارض وحصادها . زد على ذلك الطاقة الضرورية لتأمين المواصلات الحديثة المعتمدة على السرعة وعلى استعمال كثيف لشتى اشكال الوقود . على هذا الاساس ، فان السماح باستثمارات ضخمة من اجل تصدير الطاقة الى الخارج يبدو ، من كل الجوانب ، عملا غير منطقي . فنجاح التصنيع في المدى البعيد ، وبصورة عامة نجاح جميع الجهود الرامية الى التحديث الاقتصادي يتطلب الحفاظ بشدة على اية ثروة طاقوية يتمتع بها المجتمع . أما التنازل شبه التام عن الطاقة على حساب الحاجات المقبلة ومهما تكن الدواعي اليه ، فعمل مخالف لأية جهود تنموية صحيحة ومن شأنه ان يكرر ظروف التخلف للاجيال المقبلة . ان نسبة التصدير الى الاستهلاك المحلي حاليا في دول الاوبيك هي بحدود ٩ الى ١ ، وهي نسبة غير معقولة نظرا الى محدودية المخزون المؤكد والقابل للاستغلال ، ونظرا الى الحاجات الطاقوية التي ستظهر في القرن المقبل تحت الضغط السكاني من جهة ، وتحت ضغط الجهود التصنيعية واكتمال البنى التحتية – خصوصا في مجال المواصلات – من جهة اخرى . ومن مفارقات الوضع ان الدول المنتجة تتحمل ، في بعض الاحيان ، اعباء مالية ضخمة لتأمين المرافق اللازمة لتصدير الطاقة عبر البحار ، من دون ان يخامر احدا ادنى شك في الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع في الوقت الذي لا تزال فيه اجزاء واسعة من الدول المنتجة تفتقر الى الطاقة لتأمين الحاجات الآنية الاساسية ، من انارة وتنقل وطاقة للزراعة او للصناعات الصغيرة ، وفي الوقت الذي يتقاعس فيه كثير من الدول عن تأمين المياه اللازمة او شبكات الري لتوسيع رقعة الزراعة .

هذا النقص في الوعي الطاقوي يرافقه نقص في **الوعي التكنولوجي** العام ، العائد بدوره الى انعدام الوعي التنموي السليم . فالتكنولوجيا ليست سلعة تشترى من الدول الصناعية . اذ ان الآلة هي نتاج التكنولوجيا . ومجرد امتلاك الآلة لا يعني امتلاك التكنولوجيا ، بل العكس هو الصحيح في كثير من الاحيان . فالتكنولوجيا هي التعلم بالممارسة الذاتية بصورة مستمرة على صنع الآلات وتصميمها . واستيراد الآلات لا يفيد من الناحية التكنولوجية إلا عندما يصبح المجتمع من الناحية العلمية والتطبيقية قابلا لاستضافة الآلة

بنجاح ، اي تشغيلها في المستوى المطلوب وصيانتها بالامكانات الذاتية واعادة انتاجها ، جزئيا او كليا ، بالمهارات المحلية . أما التنازل عن النفط بحجة تأمين نقل التكنولوجيا بالاساليب التي تتم حاليا ، فهو بلا شك تجارة خاسرة لا يستفيد منها إلا الدول الصناعية . وليس ادل على غرابة السياسات المتبعة في مجال نقل التكنولوجيا من قلة الموارد البشرية والمالية المخصصة للتدريب المهني وللابحاث والتطوير ، خصوصا بالنسبة الى مليارات الدولارات المخصصة لاستيراد الآلات والخبرات الاجنبية . والعالم العربي ينفق على هذه القطاعات اقل مما ينفقه العالم الثالث الذي يقل انفاقه عشرة اضعاف عما ينفقه العالم الصناعي . بالاضافة الى ذلك ، فان معظم الخطط التنموية العربية ، خصوصا خطط الدول المصدرة للنفط ، يعتمد اعتمادا شبه كامل على استيراد التكنولوجيا جاهزة من الدول الصناعية بدلا من التركيز على تطوير شروط الملكة التكنولوجية الذاتية المحلية . وقد نتج عن ذلك تبعية جديدة لا رجعة عنها ، في المدى القريب ، تجاه الدول الصناعية والشركات المتعددة الجنسيات التي تبيع الدول النفطية سلعا تجهيزية . وفي هذا السياق ، تجدر ملاحظة الجمود التام في بناء قوة هندسية صناعية مستقلة في العالم العربي . ان انعدام المهارات في الهندسة الاستشارية الصناعية ، وبصورة خاصة في قطاع النفط والبتروكيماويات ، يبقي القطاع النفطي العربي اسير تحكم الشركات الاجنبية ، ولا يسمح باندماجه اندماجا صحيحا في الاقتصاد الوطني بحسب متطلبات الظروف المحلية : ظروف التخلف العميق والاختلالات المختلفة في البنى الاقتصادية والاجتماعية .

بالاضافة الى المساوىء المشار اليها في مجال نقل التكنولوجيا ، لا بد من ذكر كلفة اساليب هذا النقل المعتمدة حاليا في الدول النفطية . فاذا اعتمدنا مقدار استيراد الخدمات من قبل دول الاوبيك ، مؤشرا تقريبيا وجزئيا الى كلفة نقل التكنولوجيا من الدول الصناعية ، نرى ان المبالغ المصروفة على استيراد الخدمات قد قفزت من ٧,٩ مليارات دولار سنة ١٩٧٠ الى ٤٤ مليار دولار سنة ١٩٧٧ ، اي بزيادة سنوية مقدارها ٢٨٪ . والجميع يعرف ان الزيادات في سعر النفط تعوض بسرعة فائقة من جانب الدول الصناعية عن طريق رفع اسعار السلع التجهيزية والخدمات المصدرة الى دول العالم الثالث . والتبعية التي وقعت فيها هذه الدول ، خصوصا الدول المصدرة للنفط ، تحول دون القيام بأي عمل جاد وفي العمق لتخفيف حدة تأثير رفع اسعار السلع والخدمات المستوردة نظرا

الى الانعدام شبه التام في المهارات المحلية والقدرات التكنولوجية الذاتية . وربما كان قطاع انتاج التجهيزات الحربية من اهم القطاعات انكشافا ، بسبب الاعتماد الكلي على استيراد الاسلحة او ارتباط المصانع القليلة القائمة بالمصانع الاجنبية من ناحية التزود بالسلع الوسيطة لصنع الاسلحة والاتكال على المقاييس والمواصفات الاجنبية ، وبالتالي على خبرات المصانع الاجنبية . ولا مناص ايضا هنا من ذكر ما سببته السياسات الاقتصادية والتكنولوجية في الدول النفطية ، العربية وغير العربية ، من تردّ في اوضاع القطاعات الزراعية ، خصوصا من ناحية تدني الانتاج وزيادة فائقة في الطلب على المنتوجات الزراعية ، مما خلق تبعية زراعية جديدة بالنسبة الى الدول الصناعية المصدرة للمواد الزراعية والمأكولات .

واذا قسمنا الدول النفطية العربية الى مجموعتين ، يظهر الوضع اكثر خطورة . فهناك الدول التي تتمتع بقوة استيعاب كافية لاستعمال الجزء الاكبر من العائدات النفطية نظرا الى كثافة سكانها وسرعة تكاثرهم ، وهي الدول التي تنفق اموالها على نطاق واسع في استيراد التكنولوجيا جاهزة ، وتتحمل كلفة باهظة وتقع في تبعية تقنية خطرة لم تكن موجودة قبل الاعوام القليلة الماضية ؛ وهناك الدول التي لا يسمح عدد سكانها بانفاق كامل العائدات النفطية ، وبالتالي تتراكم لديها تلك العائدات على شكل ارصدة مالية موظفة في الاسواق المالية والنقدية الغربية . والاتجاه نحو الاسواق الغربية سببه ان هذه الاسواق هي التي تمنح رؤوس الاموال الضخمة الشروط المالية الملائمة والسيولة الكافية . غير ان توظيف العائدات النفطية في الاسواق الغربية يخلق تبعية مالية جديدة ، اذ يجعل الثروة العربية رهينة هذه الاسواق في حال حدوث اية مجابهة حقيقية مع الدول الغربية في اطار النزاع العربي – الاسرائيلي . فبالاضافة الى التبعية التقنية ، وقعت اذن الدول النفطية ، صاحبة الفوائض المالية ، في حالة تبعية مالية تجمد اي امكان لتحرك سياسي مستقل .

وفي نهاية التحليل ، لا بد من الاشارة الى ان هذا الوضع انعكس كليا في اخفاق دول الاوبيك التام في لعب اي دور في تسيير النظام الاقتصادي الدولي . فحوار الشمال والجنوب قد فشل ، بل قد استعمل بنجاح من قبل الدول الغربية لتحريض الدول النامية غير النفطية ضد الدول النفطية ، وعلى رأسها الدول العربية . زد على ذلك الحوار العربي – الاوروبي الذي لم يعط اية ثمار فعلية . وعلى الرغم من ان المملكة العربية السعودية قد

حصلت على مقعد دائم في مجلس ادارة صندوق النقد الدولي ، فان جميع القرارات المهمة في الشؤون الدولية ، المالية والنقدية ، لا تزال تتخذ في النادي المغلق لحفنة من الدول الصناعية الكبرى .

ان النفط الذي يفترض فيه ان يكون مصدر قوة ورفاهية صناعية حديثة يتحول في الحقيقة الى مصدر ضعف عندما يوجد في بيئة مختلفة يستحيل فيها استغلال هذه المادة الثمينة والاستراتيجية محليا . وسواء استعملت الثروة النفطية للتعجيل في مسار نقل التكنولوجيا كما يجري حاليا ، او استعملت لتراكم ارصدة مالية ، او لتحقيق الهدفين معا ، فانها تعمل في اتجاه تعميق التبعية من جهة وتجميد الاوضاع السياسية الدولية من جهة اخرى . وبالنسبة الى هذه النقطة الاخيرة ، يجب ابداء بعض الملاحظات الاساسية الواقعية : ان سبب اعتماد الدول الغربية على النفط لتزويد جهازها الصناعي الضخم بالطاقة ، هو عدم قيام الدول المنتجة ، في الاعوام الاخيرة ، بالحد من معدلات التصدير بطريقة جماعية منسقة ، وعدم القيام بجهود جادة لدمج قطاع النفط في باقي قطاعات الاقتصاد الوطني بطريقة عقلانية . وقد وقعت الدول المنتجة اسيرة المنطق المالي المحض ، اذ رأت في النفط مصدر ريع يسهّل الخروج من التخلف قبل ان تعي دور النفط الطاقوي في اي اقتصاد . لذلك ، لا عجب ان تتجه قضية استعمال النفط في المعركة لتصفية الاستعمار في بلادنا ، عند كل تحرك على الجبهة العسكرية ، نحو استعمال الريع النفطي في المعركة . ولا فارق هنا بين محبذي التأميم ومحبذي استعمال الفوائض المالية غير فارق الظروف السياسية والاقتصادية المحلية . فالتأميم ، في نهاية التحليل وفي ظروف التخلف حيث نقل التكنولوجيا يتم ضد مصلحة البلد المستضيف ويخلق تبعية جديدة خطرة للغاية ، لا يتعدى كونه يزيد في الريع . والجوهر هنا ليس الشكل القانوني لملكية الآبار ، وانما طريقة تعامل المجتمع ككل بالطاقة . ان الوقوع في وضع يصبح فيه النفط مادة للتصدير والاستمرار في مثل هذا الوضع الشاذ ، هو نتيجة استمرار ظروف التخلف وعدم استيعاب مفاهيم التنمية الحديثة وأهمية الطاقة فيها والممارسة التكنولوجية الذاتية المستمرة .

ومن جراء ذلك ، خصوصا في غياب استعمال النفط محليا في الدول المنتجة ،

اعتاد العالم الغربي اعتبار النفط مادة استراتيجية لا يمكن للمصدرين ان يتصرفوا فيها كما يشاؤون . وقد اكتسب هذا الموقف شرعية مقبولة في العالم ، حتى عند مصدري النفط ، خصوصا ان الولايات المتحدة قد وقعت في السنين العشر المنصرمة في حالة تبعية بالنسبة الى النفط المستورد بما فيه النفط العربي . والحقيقة هي ان النفط العربي اصبح مادة لا غنى عنها بالنسبة الى الدول الصناعية خلال السنوات العشرين او الثلاثين القادمة ، وان هذه الدول لن تسكت عن اي انقطاع جماعي في امدادات النفط يدوم اكثر مما يسمح به جزء معين من المخزون النفطي في الدول الغربية ، اي مدة تتراوح بين شهر وثلاثة اشهر بحسب كل دولة (المخزون الكامل هو بين ثلاثة اشهر وخمسة اشهر) . وفي هذا المضمار يجب ألا يستهان بالتهديدات الاميركية بالتدخل العسكري وبالضغط الاميركي المستمر على المملكة العربية السعودية بصورة خاصة ، وهي مفتاح الوضع النفطي العالمي . ويصعب على الدول النفطية التي اصبح اقتصادها مكشوفا تماما ، تقنيا وزراعيا وماليا – للولايات المتحدة بالدرجة الاولى ولاوروبا الغربية بدرجة اقل – ان تتصدى مدة طويلة للضغوط الاميركية . والجدير بالملاحظة هنا ان اقامة او تطوير العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين دول الخليج والاتحاد السوفياتي ، من شأنه ان يقلل ولو جزئيا من هذه التبعية اقتصاديا وسياسيا .

لكن في تصورنا ، ان الدوائر الغربية لا تخشى في الوضع الراهن انقطاعا عربيا جماعيا في امدادات النفط ، وذلك للسببين التاليين :

١ – ان دول الخليج لا تود ان تعادي الغرب ، وانما تعتبر ان الحفاظ على علاقات جيدة بالدول الغربية هو هدف اساسي في سياساتها الخارجية .

٢ – لا تستطيع الدول النفطية العربية الاخرى ان تمتنع عن تصدير النفط او الغاز ، نظرا الى ما قامت به من استثمارات ضخمة بغية توسيع قدرتها التصديرية ، ونظرا الى خططها التنموية الضخمة التي يصعب التراجع عنها ، وهي كلها خطط تعتمد بالدرجة الاولى على استيراد التكنولوجيا الجاهزة من الدول الغربية . هذا بالاضافة الى عجزها المتزايد في القطاع الزراعي وضرورة استيراد الحبوب والمأكولات من الدول الغربية .

لكن ما تخشاه الدوائر الغربية هو انقطاع في الامدادات ، جزئي او فردي ، بسبب

خضّات في الاوضاع المحلية لمنطقة الشرق الاوسط ، كما حدث في ايران ، مما يمكن ان يعرض سوق النفط لهزات عنيفة في السعر . وفي تصورنا ، في هذا السياق ، ان الغرب لا يزال يرى في وجود اسرائيل ، كقاعدة عسكرية ضخمة في المنطقة ، عنصرا مهما في جهاز التدخل العسكري الغربي في حال تهديد مصالحه تهديدا مباشرا وجادا وطويل الامد . من هذه الزاوية ، لا بد من الاعتراف بأن وجود النفط العربي الذي اصبح مادة استراتيجية مرحلية للدول الغربية ، يساهم في ابقاء مبررات وجود اسرائيل تجاه الدول الغربية ، وان كانت السياسة الغربية تتجه منذ بضع سنوات ، بفعل زيادة اهمية النفط العربي واهمية ثبات الاسعار ، نحو الضغط على اسرائيل لمنع اي تفجير في الصراع العربي – الاسرائيلي من شأنه ان يهدد ، ولو بصفة موقتة ، امدادات النفط .

اذن النفط ، في الظروف الراهنة ، عملة ذات وجهين بالنسبة الى الدول العربية . فهو مصدر ضعف ومصدر قوة في آن معا . غير ان كفة الضعف راجحة ، لأن اهمية النفط العربي لم تأت من سياسات عربية متناسقة وواعية في استعماله اقتصاديا وسياسيا ، وانما اتت من حاجة الغرب المتزايدة الى الطاقة والتي وجدت في النفط العربي المتوفر وغير المستعمل محليا تلبيتها الكاملة . لذلك لا يجب ان نستغرب اساليب استعمال النفط سلاحا التي عرضناها والتي جعلت منه عنصرا جزئيا للغاية في معركتنا ضد الصهيونية ، وقد استعمل في معظم الاحيان بطريقة غير مباشرة خشية العواقب الداخلية والخارجية العديدة التي تنتج عن استعماله مباشرة بقطعه جماعيا وكليا عن الغرب . ولا بد هنا من الاشارة الى ان قطع النفط الجزئي الموجه ضد بعض الدول فقط ، لا يمكن ان ينجح فعليا لأن الدول المصدرة لا تسيطر بشكل من الاشكال على شبكات توزيع النفط الدولية .

ثالثا : شروط استعمال النفط
في النزاع العربي – الاسرائيلي وفي مجابهة ضغوط الغرب :
اعادة التوفيق بين المنطق الاقتصادي والمنطق السياسي

ما سبق عرضه في الجزء الثاني من بحثنا يشير بوضوح الى ان ضعف العالم العربي

في الاستفادة من ثروته النفطية للتصدي لمطامح الصهيونية والقوى الغربية المساندة لها ، يعود الى نقصان المنطق الاقتصادي وانفصامه عن المنطق السياسي . فلو كان العرب قد استعملوا نفطهم في تعميم التنمية الداخلية والتعجيل في التصنيع بدلا من جعله مادة اولية مخصصة للتصدير ، لكانت تغيرت الصورة تماما عما هي عليه اليوم . كذلك لو كان العرب استوعبوا مفهوم التكنولوجيا على حقيقته ، لكانوا قد امتنعوا عن الاستيراد العشوائي للمصانع الجاهزة المكلفة للغاية والمطوِّرة لتبعية تقنية لا عودة عنها ، ولكانوا كرسوا مواردهم لتطوير الامكانات المهنية والعلمية الذاتية . لا بد اذن اليوم من كسر الحلقة المفرغة التي ندور فيها وهي تجارة النفط في مقابل استيراد التكنولوجيا الجاهزة حتى ندخل حقيقة في عهد الصناعة المركزة ذاتيا ، بما فيها الصناعة العسكرية بالدرجة الاولى ، وحتى نخفف من اشكال التبعية المتعددة التي نعانيها .

وبطبيعة الحال ، لن يتحقق مثل هذا البرنامج بين عشية وضحاها . لكن العمل من اجل تطبيقه لا بد منه في المدى البعيد ، اذا ارادت الاقطار العربية ان تحقق الحد الادنى من الاستقلال الاقتصادي ، الذي من دونه لا معنى للاستقلال السياسي . ويجب هنا ان نركز على معنى الاستقلال الاقتصادي ، اذ ان هذا الاستقلال لا يتحقق بزيادة في الموارد المالية وبما توفره هذه الموارد من امكان استيراد شتى اشكال السلع والتجهيزات ، وانما الاستقلال الاقتصادي يتحقق عن طريق الوصول الى مستوى معين من التماسك الاجتماعي حيث يتمكن المجتمع من تطوير امكاناته الذاتية ، العلمية والمهنية والانتاجية والعسكرية ، بطريقة مستقلة او على الاقل بحد ادنى من الاستقلالية . ونود ان نشير الى ان الثروة المالية قد تخلق حالة من الوهن الاجتماعي ، وقد تحد من استغلال طاقات المجتمع الذاتية بحيث يقع المجتمع ككل في وضع نفساني جماعي يساعد في بقاء التبعية . وفي المقابل ، نرى ان بعض الدول الآسيوية الفقيرة جدا مثل : تايوان وكوريا وسنغافورة ، قد وصل الى درجة من الملكة التكنولوجية الصناعية الحديثة التي لا يستهان بها ، بينما نرى فيتنام مثلا طورت امكانات عسكرية وحربية هائلة على الرغم من فقرها المدقع وانعدام اية ثروة ، معدنية او طاقوية ، في جوف اراضيها .

وما يشهده العالم العربي اليوم ، في نظرنا ، هو القبول الساكن بوضع التبعية الاقتصادية

والعسكرية المتوسعة يوما بعد يوم ، على الرغم من متطلبات معركتنا ضد الصهيونية ومعركتنا للحفاظ على ثروتنا النفطية التي ستحرم منها الاجيال القادمة اذا استمرت معدلات التصدير على ما هي عليه اليوم . ليس هنا المجال للدخول في تفاصيل برنامج اقتصادي للعالم العربي يسمح بتطوير امكان الصمود العسكري امام المطامع العديدة التي تهددنا ، انما سنسعى لرسم بعض الخطوط العريضة التي من شأنها ان تضع بالتدريج حدا لمأساة ضياع النفط العربي ، وبالتالي ان تساعد ، مستقبلا ، في استعمال النفط استعمالا كاملا ضد الاعداء الطامعين في اراضي الامة العربية وخيراتها . هذه الخطوط العريضة او المقترحات تدور حول محورين : النفط ، والتكنولوجيا . ولا يفوتنا بطبيعة الحال ما في هذه المقترحات من مثالية ، خصوصا عندما يتطلب التنفيذ التنسيق العربي الجاد .

أ – محور النفط

لا بد من تقوية امكانات منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط ودعمها . فالدول الاعضاء فيها صاحبة ٦٠ ٪ من حاجات العالم من استيراد النفط (في مقابل ٩٠ ٪ لمجموعة دول منظمة الاوبيك) . صحيح ان جهود منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط في الاتصال بالجهات الغربية جادة للغاية ، غير ان المنظمة على الرغم من ثراء اعضائها ، تعاني نقصا في الامكانات المالية والبشرية ، وتعاني في بعض الاحيان تباينا في وجهات النظر بين الدول الاعضاء . وعليه ، فان منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط هي الاطار الصالح لرسم سياسة نفطية عربية تأخذ بعين الاعتبار المعطيات السياسية والاقتصادية معا . وفي نظرنا يجب ان تتمحور سياسة نفطية عربية حول اربع نقاط :

١ – التوجه بكثافة نحو الرأي العام الغربي والدوائر المختصة بشؤون الطاقة في الغرب ، لتبيان مدى الضرر الذي تتحمله الدول النفطية من جراء معدلات التصدير الحالية . وهي معدلات لا تساعد ، من جهة اخرى ، الدول الصناعية في الاقتصاد من استعمال الطاقة وفي تطوير بدائل للنفط بالسرعة اللازمة . وفي هذا المجال ، لا بد من الاشارة الى مواقف دولة الكويت الجريئة في المحافل الدولية ، وآخرها موقف وزير النفط الكويتي

في الندوة العالمية حول الطاقة التي نظمتها جامعة اكسفورد . * وهناك العديد من الاوساط في الدول الغربية اصبح لديه الوعي الطاقوي الثاقب لتفهم مثل هذا الموقف ، واذكر منه على سبيل المثال : نادي روما ؛ * *

٢ – تنسيق الانتاج ومعدلات التصدير بين الدول الاعضاء ووضع برنامج مرحلي لخفض نسبة التصدير الى الانتاج ، ولتأمين معدل معقول بين الانتاج السنوي وكمية المخزون (اي ان يعادل ، مثلا ، الانتاج السنوي ١ ٪ فقط من كمية المخزون ، كما تطالب بذلك دولة الكويت) ؛

٣ – انشاء صندوق مالي بالحجم الملائم (كما كان اقتراح الجزائر في قمة الاوبيك سنة ١٩٧٥) لتأمين مركزية وجماعية المساعدات الى دول العالم الثالث والدول الغربية الضعيفة اقتصاديا ، وزيادة هذه المساعدات بحيث تبطل فعليا الدعاية ضد الدول العربية ؛

٤ – قبول الدخول في مفاوضات مع الدول الغربية الكبرى فيما يتعلق بسعر النفط وكميات التصدير على اساس برمجتها في المدى البعيد ، وذلك في مقابل ضمانات حقيقية بشأن تسوية النزاع العربي – الاسرائيلي مع احترام جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وهذا هو المنطق السعودي ، الى حد بعيد ، في مخاطبة الولايات المتحدة . لكن هذا المنطق لن يكتسب قوته إلا في اطار عربي متناسق وجاد ، وإلا بعد تهيئة الاجواء الملائمة بناء على النقاط الثلاث السابقة الذكر .

ب – محور التكنولوجيا

لا بد من الدخول في برنامج جاد للحد من مأساة اساليب نقل التكنولوجيا المعمول

---

* عقدت الندوة في الفترة ما بين الثالث والرابع عشر من ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ .

* * نادي روما هو جمع من كبار شخصيات الصناعة الغربية تنبه ، في اوائل السبعينات ، الى ما يمكن ان يسببه التوسع الاقتصادي اللامتناهي في الدول الغربية من استنفاد للمواد الاولية ، وبصورة رئيسية الطاقة . وقد وضع النادي تقارير عديدة مشهورة حول معضلات التوسع الاقتصادي في العالم .

بها حاليا . لذلك ، لا بد من الابتعاد بالتدريج عن التعامل شبه الحصري الجاري حاليا مع الشركات المتعددة الجنسيات التي تفرض مواصفات ومقاييس تقنية معقدة يصعب الخروج منها او العمل بها بطريقة مستقلة . وهناك العديد من الشركات المتوسطة الحجم في الدول الغربية يملك تكنولوجيا لا تقل جودة عن تكنولوجيا الشركات العملاقة ، وتلك الشركات على استعداد لتأمين المعلومات المهنية كافة ، وعلى استعداد لتكييف المقاييس والمواصفات بحيث تلائم مستوى المهارات الفنية المحلية . وهذا الاجراء ، في نظرنا ، من شأنه ان يؤمن للدول العربية مكاسب عدة نذكر منها :

١ – **المكاسب الخارجية** : اهمها تنويع العملاء الاقتصاديين الذين يستفيدون من الاموال العربية ، وبالتالي كسب انصار للقضية العربية . أما بالنسبة الى الشركات المتعددة الجنسيات التي تنعم بشبه احتكار في الاستشارات الهندسية وتنفيذ المشاريع المهمة كافة في العالم العربي ، فلا بد من ان تشعر بخطر ضياع اسواق رئيسية لها ، وستتحول بالتالي الى قوة ضاغطة اكثر فعالية ، بالنسبة الى الدول العربية ، لدى حكوماتها في الدول الأم . ويجب ان يتم هذا العمل في اطار حملة اعلامية واسعة تندد بفشل آليات نقل التكنولوجيا التي تفرضها الدول الصناعية على العالم العربي كما على العالم الثالث . وفي الدول الغربية الكثير من الاوساط التي هي على دراية بالنهب الذي يجري حاليا لثروات العالم الثالث عن طريق الادعاء بنقل التكنولوجيا ومساعدة العالم الثالث في التنمية ، واذكر منها على سبيل المثال : جامعة سوسكس في بريطانيا .

٢ – **المكاسب الداخلية** : ان التخفيف من الانفاق على نقل التكنولوجيا بالاسلوب المذكور سيسمح بتعديل تدريجي للخطط التنموية المعمول بها حاليا ، خصوصا :

– التركيز على تأمين شروط استضافة التكنولوجيا الحديثة بنجاح ، اي تكريس الموارد الكافية لبرامج التعليم المهني ولتدريب القوى البشرية ولبرامج الابحاث والتطوير .

– التوجه نحو الانفاق الاجتماعي ونحو ايصال الموارد المالية المتاحة الى شرائح

المجتمع التي جعلتها عمليات « التنمية المتخلفة » شرائح هامشية ، مثل صغار الحرفيين وصغار الفلاحين ، وذلك بغية تأمين تماسك المجتمعات العربية وهو تماسك مهدد في كل قطر من الاقطار العربية من جراء الازدياد المستمر في سوء توزيع المداخيل ، ومن جراء التضخم الذي يقضي بالتدريج على الطبقات الوسطى في المجتمع العربي .

ان الحالة الاقتصادية والاجتماعية التي يتخبط فيها العالم العربي منذ الطفرة النفطية في ١٩٧٣/١٩٧٤ ، تنبىء بمزيد من التفكك واحتمال اعادة بروز العصبيات المزمنة في التاريخ العربي . ان الازدهار الموزع بطريقة عادلة وبفعل جهود المجتمع الذاتية في التصنيع والتحديث الزراعي ، وعلى ان تتناول هذه الجهود جميع شرائح الشعب ، ان هذا النوع من الازدهار هو وحده الدرع الواقية للأمة في اوضاع مجابهة المطامع الخارجية .

وقد آن الأوان فعلا للنفط العربي كي يلعب دوره الحقيقي في نهضة الامة العربية بدلا من ان يكون في كثير من الحالات مصدر وهن وسلاحا يُخشى استعماله بسبب انكشاف الاقتصاد العربي وتبعيته المتزايدة تجاه الدول الصناعية .

فمعركة حقوق الشعب الفلسطيني ، من خلال هذا المنظار ، هي معركة النفط نفسها . واملنا ان نستمر في هذه المعركة بمزيد من الوعي ، وان يستعيد الشعب الفلسطيني وطنه في اقرب وقت . فلا شك عندنا في ان نهاية هذا الاغتراب المضني والمؤلم ستفتح الطريق لانهاء اغتراب النفط عن وطنه العربي واغتراب الاقتصاد العربي عن المعطيات السياسية والاجتماعية للقرن العشرين .

أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية

سلسلة دراسات تحليلية يعدها باحثون في المؤسسة وسواهم من المختصين حول جوانب معينة بارزة للقضية الفلسطينية والصراع العربي – الصهيوني .

يتناول البحث علاقة النفط العربي بالقضية الفلسطينية منذ ١٩٤٨ ، ويركز على تطور الموقف النفطي العربي بين محبذي استعمال عوائد النفط في دعم الصمود العربي ومحبذي التأميم الشامل للمصالح الاميركية في المنطقة ، ابتداء من معركة السويس الى الوضع النفطي الحالي المتأزم دوليا ، مرورا بحربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ والاجراءات المتخذة في تلك الظروف من حظر جزئي وموقت للنفط . كما تتناول الدراسة مسألة تطور اقتصاد الدول النفطية العربية وانكشافها المتزايد تجاه الدول الغربية ، ان من جهة التبعية التكنولوجية ، او من جهة التبعية الغذائية ، او من جهة القضايا المالية الناتجة عن تزايد سعر النفط ومعضلة الاموال المكدسة في الاسواق المالية الغربية . كما تظهر الدراسة العوامل التي من شأنها ان تخفف ، بالتدريج ، من القيود التي فرضها التطور الاقتصادي والاجتماعي في الدول النفطية لجهة استعمال النفط سلاحا في المعركة ضد الاستعمار الصهيوني ، ومدى ارتباط التقدم الذي تحرزه القضية الفلسطينية ، على الصعيدين العسكري والسياسي ، بتحرير النفط العربي من عوامل الاستغلال الخارجية .

جورج قرم باحث لبناني في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية العربية . له مؤلفات ودراسات عدة باللغات العربية والفرنسية والانكليزية ، وقد سبق ان قدم بحثا باللغة الفرنسية عنوانه : « مالية اسرائيل » نشرته المؤسسة في ١٩٦٨ ، دحض فيه اضاليل الإعلام الصهيوني حول « الاعجوبة الاقتصادية الاسرائيلية » . أما مؤلفه الاخير باللغة العربية : « الاقتصاد العربي امام التحدي » ، فيركز على معضلة العالم العربي في نقل التكنولوجيا وعلى الخلل الذي اصاب البنى الاجتماعية العربية نتيجة الازدياد المفاجىء في العائدات النفطية بعد سنة ١٩٧٣ .